

احكامه اي مما يتجدد منه الثياب كما كان ان كان طواف عمره و
اذا وصل مكة فانه يستأنف الطواف والسعي ويحلف سواء
حلق اولاً او لم يحلف فان لم يحلف فلا فدية عليه وان حلف
لزمته الفدية كما تزمه في لبسه الثياب وفي استعمال الطيب
وغير ذلك مما فعله قبل رجوعه من ممنوعات الاحرام وتفقد
الفدية وتتحد فيما تقدم فيها الاتحاد وان كان الطواف الذي
لك فيه طوافاً فاقصه وذهب الي بلد قبل اعادته فانه يرجع
له حالاً الا من كل شيء الا من نساء وصيد وطيب فاذا وصل مكة
فانه يستأنف الطواف والسعي ان كان بعده سعي والابان
قدم السعي بعد طوافه وقدمه وقبل عرضه لم يلزمه اعادة السعي
والافرق في ذلك اي في وجوب رجوعه واستيناف الطواف
والسعي كما وصفنا بين ان يكون احكامه صحيحاً او فاسد
بمخوف جماع لما تقر في المذهب ان حكم المنفسد في وجوب
اتمامه حكم الصحيح ويحتمل فيه ما يحتمل في الصحيح وهذا
اي الذي قدمناه من الرجوع واستيناف الطواف والسعي حكم
طواف العمرة والاقاصم وما طواف العزم فلا يرجع له من
بلده وعليه الهدى الاعلى العقل بركبته فيرجع له كما تقدم بيانه

ومفهوم

ومفهوم قولهم انك غير المستح ان المستح بين علي الاكثر
ولا ياتيك بك فيه سواء كان سكر وهو فيه او بعد تمامه فبنيته
اذا حصل سكره لغير مستح اوله في عدد الاسقاط واخبره وطلان
بالاتمام فانه يعمل بقولها وكذا الواجب واحد بالاكمال اجزاء
قال في المدونة وسئل مالك عن الرجل يطوف بالبيت فيسك
في طوافه ومعه رجلان فيقولان له قد اتممت طوافك قال
ارجع ان يكون خفيفاً وفي الخبر انه خبره عدل بالاكمال
اجزائه اي ردد خفف ما كان في الطواف في صلاة الصلاة فلا
يعمل بها الاعلى بيقينه والقياس انهما سواء وفرق بينهما بان
الحج لم يعلق بالمال وقد شربه صلى الله عليه وسلم بالديت
فجاز ان يعمل فيه بالشهادة كما يعمل بها في الدين ولان الطواف
اخف من الصلاة في امور كثيرة كاجابة الكلام وشرب الماء
ولكونه مشتملاً على ما قال التاذلي واما مولاته اي الايات
به في فروع واحد من غير تفريق كثير فلا خلاف فيها انها شرط
في صحة الطواف فان فرق بين اجزائه تفريقاً كثيراً من غير
عذر ولا حاجة فان تعهد ذلك بطل الطواف واذا بدأه سواء
مكث وكثراً وغيره وان التفرقة الكثير سنياً فان ذكر ذلك التردد